تحرير تقريب التهذيب

للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني

المتوفي سنة 852هـ

تأليف

الدكتور بشار عواد معروف الشيخ شعيب الأرنؤوط

الجزء الأول

مؤسسة الرسالة

الأولى : ما تجمع لدينا من أحكام أثناء قيامنا بتحقيق "تهذيب الكمال" وما استدركناه عليه من أقوال في الجرح والتعديل مما لم يقف عليه هو أو المعنيون بكتابه من المختصرين والمستدركين .

الثانية : ما يسر الله سبحانه لنا من خبرة عملية بالرجال وأحاديثهم بعد قيامنا بتحقيق عدد من أمهات دواوين السنة النبوية ، وتخرج أحاديثها والحكم على أسانيدها في مدة تزيد على ثلاثين عاماً .

ويتعين علينا قبل بيان منهجنا الذي انتهجناه في عملنا هذا أن نقرر بعض الحقائق والقواعد ، ليكون القارئ العالم على بينة تامة من هذا النهج :

أولاً : النقد الحديثي بين المتقدمين والمتأخرين :

لقد شاع بين الناس أن النقد الحديثي يقوم على الإسناد والنظر فيما قرره النقاد الجهابذة من أحوال الرواة جرحاً أو تعديلاً ، وهو أمر يحتاج إلى دراسة وإيضاح ، فالنقد الحديثي فيما نرى مر بمراحل متعددة :

المرحلة الأولى : وتقوم على نقد المتون ، وعلى أساسها تم الكلام في الرواة جرحاً أو تعديلاً ، وهي مرحلة تمتد من عصر الصحابة حتى نهاية النصف الأول من القرن الثاني الهجري، فقد كان الصحابة رضوان الله عليهم يرد بعضهم على بعض حينما يستمعون إلى متون الأحاديث المروية ، والأحكام المتصلة بها ، فترد عائشة مثلاً على أبي هريرة وابن عمر وأبيه ، ويرد عمر على عائشة وعلى فاطمة بنت قيس ، وهلم جراً ويظهر ذلك في العديد من الأحاديث التي ساقها البخاري ومسلم في "صحيحهما" .

المرحلة الثانية : وهو طور التبويب والتنظيم ، وجمع أحاديث كل محدث والحكم عليه من خلال دراستها ، ويتبدى ذلك في الأحكام التي أصدرها علي ابن المديني ، ويحيى بن معين ، وأحمد بن حنبل ، وأبو زرعة وأبو حاتم الرازيان ، والبخاري ، ومسلم ، وأبو داود ، وأضربهم .

غير أنه لا يخالجنا شك أن بعض العلماء المتقدمين قد تكلموا في الرجال جرحاً أو تعديلاً لمعاصرتهم لهم أو اجتماعهم بهم ، مثل مالك بن أنس ، والسفيانين ، وشعبة بن الحجاج ، وحماد بن زيد ، والأوزاعي ، ووكيع بن الجراح ، وأن الطبقة التي تلت هؤلاء تكلموا في الرواة الذي أخذوا عنهم ، واتصلوا بهم ، لكن كيف نفسر كلام كبار علماء الجرح والتعديل ممن عاشوا في المئة الثالثة في رواة لم يحلقوهم من التابعين ومن بعدهم ، ولم يؤثر للمتقدمين فيهم جرح أو تعديل، فندعي أنهم اعتمدوا أقوال من سبقهم في الحكم عليهم ؟ بيان ذلك في الأمثلة الآتية الموضحة :

قال ابن أبي حاتم في ترجمة أحمد بن إبراهيم الحلبي ، "سألت أبي عنه ، وعرضت عليه حديثه ، فقال : لا أعرفه ، وأحاديثه باطلة موضوعة كلها ليس لها أصول ، يدل حديثه على أنه كذاب"[1] .

وقال في ترجمة أحمد بن المنذر بن الجارود القزاز : "سألت أبي عنه ، فقال : لا أعرفه، وعرضت عليه حديثه ، فقال : حديث صحيح"[2] .

وقال أبو عبيد الأجري في مسلمة بن محمد الثقفي البصري : "سألت أبا داود عنه ، قلت: قال يحيى (يعني ابن معين) : ليس بشيء ؟

قال : حدثنا عنه مسدد ، أحاديثه مستقيمة : قلت : حدث عن هشام بن عروة ، عن أبيه ، عن عائشة : إياكم والزنج ، فإنهم خلق مشوه . فقال : من حدث بهذا فاتهمه[3] ! .

فهذه الأمثلة الثلاثة واضحة الدلالة على أن أبا حاتم الرازي وأبا داود لم يعرفا هؤلاء الرواة إلا عن طريق تفتيش حديثهم المجموع ، وأنهما أصدرا أحكامها استناداً إلى ذلك .

ومثل ذلك قول البخاري "ت 256" في إبراهيم بن إسماعيل بن أبي حبيبة الأشهلي المدني "83-165هـ" : منكر الحديث ، وقول أبي حاتم الرازي "ت 277هـ" فيه : شيخ ليس بقوي ، يكتب حديثه

---

[1] ( ) **"والجرح والتعديل " : 2/الترجمة 5 .**
[2] ( ) **نفسه : 2/ الترجمة 170 .**
[3] ( ) **"تهذيب الكمال " 27 / 574 .**

ولا يحتج به ، منكر الحديث ، وقول النسائي "ت 303هـ" فيه : ضعيف[1].

فهؤلاء العلماء الثلاثة لم يدركوه ولا عرفوه عن قرب ولا نقلوا عن شيوخهم أو آخرين ما يفيد ذلك ، فكيف تم لهم الحصول على هذه النتائج والأقوال ؟ واضح أنهم جمعوا حديثه ودرسوه ، وأصدروا أحكامهم اعتماداً على هذه الدراسة .

وحينما يذكر المتقدمون أن النقد إنما يقوم على العلماء الجهابذة ، فليس معنى ذلك أنه يقوم على دراسة الإسناد ، يقول ابن أبي حاتم : "فإن قيل : فبماذا تعرف الآثار الصحيحة والقسيمة ؟ قيل : بنقد العلماء الجهابذة الذين خصهم الله عز وجل بهذه الفضيلة ، ورزقهم هذه المعرفة في كل دهر وزمانِ"[2] .ثم قال : "قيل لابن المبارك : وهذه الأحاديث المصنوعة ؟ قال : يعيش لها الجهابذة "[3] .

ولعل الرواية الآتية أبين دليل على أن العلماء الذين تمرسوا بهذا العلم في هذه المرحلة إنما كانوا يتقدمون المتون أكثر من نقدهم الأسانيد ، قال أبو حاتم الرازي : "جاءني رجل من جلة أصحاب الرأي ، من أهل الفهم منهم ، ومعه دفتر فعرضه علي ، فقلت في بعضها : هذا حديث خطأ قد دخل لصاحبه حديث في حديث ، وقلت في بعضه : هذا حديث باطل ، وقلت في بعضه: هذا حديث منكر ، وقلت في بعضه : هذا حديث كذب ، وسائر ذلك

---

[1] ( ) **"تهذيب الكمال" 2/43 .**
[2] ( ) **تقدمه " الجرح والتعديل " : 2 .**
[3] ( ) **نفسه : 3 .**

أحاديث صحاح . فقال لي : من أين علمت أن هذا خطأ ، وأن هذا باطل ، وأن هذا كذب ؟ أأخبرك راوي هذا الكتاب بأني علطت وأني كذبت في حديث كذا ؟ فقلت : لا ما أدري هذا الجزء من رواية من هو ؟ غير أني أعلم أن هذا خطأ ، وأن هذا الحديث باطل ، وأن هذا الحديث كذب . فقال : تدعي الغيب. قال : قلت : ما هذا ادعاءً الغيب . قال : فما الدليل على ما تقول ؟ قلت : سل عما قلت من يحسن مثل ما أحسن ، فإن اتفقنا علمت أنا لم نجازف ولم نقله إلا بفهم . قال : من هو الذي يحسن مثل ما تحسن ؟ قلت : أبو زرعة . قال : ويقول أبو زرعة مثل ما قلت ؟ قلت : نعم . قال : هذا عجب . فأخذ فكتب في كاغد ألفاظي في تلك الأحاديث ، ثم رجع إلى وقد كتب ألفاظ ما تكلم به أبو زرعة في تلك الأحاديث فما قلت : إنه باطل ، قال أبو زرعة : هو كذب ، قلت : الكذب والباطل واحد ، وما قلت : إنه كذب ، قال أبو زرعة : هو باطل ، وما قلت إنه منكر ، قال : هو منكر ، كما قلت ، وما قلت : إنه صحاح ، قال أبو زرعة : هو صحاح . فقال : ما أعجب هذا ، تتفقان من غيره موطأة فيما بينكما . فقلت : فقد تبين لك أنا لم نجازف وإنما قلنا بعلم ومعرفة قد أوتينا .

والدليل على صحة ما نقوله بأن ديناراً نبهرجاً يُحمل إلى الناقد ، فيقول : هذا دينار نبهرج ، ويقول دينار : هو جيد . فإن قيل له : من أين قلت : أن هذا نبهرج ، هل كنت حاضراً حين بهرج ؟ قال : لا . فإن قيل له : فأخبرك الرجل الذي بهجره : أني بهرجت هذا الدينار؟ قال: لا . قيل : فمن أين قلت : إن هذا نبهرج ؟ قال : علماً رزقت . وكذلك نحن رزقنا معرفة ذلك.

قلت له : فتحمل فص ياقوت إلى واحد من البصراء من الجوهريين ، فيقول : هذا زجاج، ويقول لمثله : هذا ياقوت ، فإن قيل له : من أين علمت أن هذا زجاج وأن هذا ياقوت؟ هل حضرت الموضع الذي صنع فيه هذا الزجاج ؟ قال : لا ، قيل له : فهل أعلمك الذي صاغه بأنه صاغ هذا زجاجاً ، قال : لا . قال : فمن أين علمت ؟ قال : هذا علم رزقت . وكذلك نحن رزقنا علماً لا يتهيأ لنا أن نخبرك كيف علمنا بأن هذا الحديث كذب ، وهذا حديث منكر إلا بما نعرفه"[1] .

وهذه المرحلة هي المرحلة الأكثر أهمية في تاريخ الجرح والتعديل ، وهي التي ينبغي أن تتبع اليوم ، ولا سيما في المختلف فيهم ، إذا يتعين جمع حديثهم ، ودراسته من عدة أوجه :

أولها : أن ينظر في الراوي إن كان له متابع على روايته ممن هو بدرجته ، أو أكثر إتقاناً منه .

والثاني : أن يعرض حديثه على المتون الصحيحة التي هي بمنزلة قواعد كلية ، وهي القرآن الكريم وما ثبت من الحديث ، فإن وافقها اعتبرت شواهد لها يتقوى بها ، أما الشواهد الضعيفة فلا عبرة بها .

المرحلة الثالثة : الجمع بين أقوال المتقدمين في الرواة ، وبين جمع حديث الراوي وسبره وإصدار الحكم عليه ، كما نراه واضحاً عند علماء القرن الرابع الهجري مثل ابن حبان "ت 354هـ" وابن عدي الجرجاني "ت 365هـ" ، والدار قطني "ت 385هـ" .

---

[1] ( ) تقدمة "الجرح والتعديل" : 349 – 351 .

ولعل أبرز من يمثل هذه المرحلة هو ابن عدي في كتابه " الكامل في ضعفاء الرجال" . كان ابن عدي يعتمد أقوال المتقدمين ، فيوردها عادة في صدر الترجمة ، ثم يفتش حديث الرجل –وهذا يقتضي أن يجمع حديثه ، ويسوق منه أحاديثه المنكرة ، أو ما أنكر عليه ، أو الأحاديث التي ضعف من أجلها ، فيدرسها ويبين طرقها – إن كانت لها طرق أخرى - ، ويصدر حكماً في نهاية الترجمة يبين فيه نتيجة دراسته هذه ، ويعبر عن ذلك بأقوال دالة نحو قوله : "لم أجد له حديثاً منكراً"[1] ، أو : "لا أعرف له من الحديث إلا دون عشرة" ، أو : "هذه الأحاديث التي ذكرتها أنكر ما رأيت له"[2] . ونحو ذلك من الأقوال و الأحكام التي تشير إلى أن الأساس في الحكم على أي شخص جرحاً أو تعديلاً هي الأسانيد التي ساقها والمتون التي رواها ، ولا ما قاله أهل الجرح والتعديل فقط . وقد دفعه هذا المنهج إلى إيراد رجال لم يتكلم فيهم أحد ، لكنه وجد لهم أحاديث استنكرت عليهم لمخالفتهم ما هو معروف متداول من الأسانيد والمتون ، وهو ما يُعبر عنه بعدم متابعة الناس له عليها ، أو أنها غير محفوظة ، نحو قوله في ترجمة سعد بن سعيد بن أبي سعيد المقبري بعد أن ساق له جملة أحاديث غير محفوظة : "ولسعد غير ما ذكرت ، وعامة ما يرويه غير محفوظ ، ولم أر للمتقدمين فيه كلاماً ، إلا أني ذكرته لأبين أن رواياته عن أخيه عن أبيه عن أبي هريرة عامتها لا يتابعه أحد عليها"[3] .

---

[1] ( ) **"تهذيب الكمال " 27/574 .**
[2] ( ) **"تهذيب الكمال" : 2/43 .**
[3] ( ) **"الكامل" : 2/الورقة 32 (1/355 من المطبوع) .**

وقضية سعد هذا بينها ابن حبان في "المجروحين" بشكل أوضح ، فقال : "يروي عن أخيه وأبيه عن جده بصحيفة لا تشبه حديث أبي هريرة يتخايل إلى المستمع لها أنها موضوعة أو مقلوبة أو موهومة ، لا يحل الاحتجاج بخبره " .

المرحلة الرابعة : التأكيد على نقد السند استناداً إلى أقوال أئمة الجرح والتعديل بعد جمعهم لها والموازنة بينها ، ووضع القواعد الخاصة بهذا الأمر مما ظهر في كتب المصطلح ، فصححوا الأحاديث التي اتصل إسنادها برواية الثقات العدول ، وخلت من الشذوذ والعلة ، وحسنوا الأحاديث التي اتصلت أسانيدها ، واختلف النقاد في واحد أو أكثر من رواتها ، وضعفوا الأحاديث التي لم تتصل أسانيدها ، أو ضعف واحد أو أكثر من رواتها ، على اختلاف بينهم بين متشدد ومتساهل بحسب مناهجهم التي ارتضوها ، وما أدري إليه اجتهادهم . وقد ظهر هذا الاتجاه منذ عصر أبي عبد الله الحاكم النيسابوري "ت 405هـ" وإلى عصور متأخرة .

المرحلة الخامسة : وهي المرحلة التي سادت بين أوساط المشتغلين بهذا العلم – على قلتهم- في العصور المتأخرة وإلى يوم الناس هذا ، وهي التي تعتمد أقوال المتأخرين في نقد الرجال، ولا سيما الأحكام التي صاغها الحافظ ابن حجر في "التقريب" حيث صار دستوراً لمشتغلين في هذا العلم ، فيحكمون على أسانيد الأحاديث استناداً إليه ، ولا يرجعون – في الأغلب الأعم – إلى أقول المتقدمين ، ولم يكتفوا بذلك بل راحوا يعتمدون تصحيح أو تضعيف المتأخرين للأحاديث مثل الحاكم ، والمنذري ، وابن الصلاح ،

والنووي ، والذهبي ، وابن كثير، والعراقي ، وابن حجر ، وغيرهم من أن هؤلاء لم ينهجوا منهج المتقدمين في معرفة حال الراوي من خلال مروياته ، وإنما اعتمدوا أقوال المتقدمين في نقد الرجال مع تساهل غير قليل عند بعضهم مثل الحاكم وغيره .

ثانياً : قواعد المصطلح والحكم على الرواة اجتهادية :

إن القواعد التي وضعها مؤلفو كتب المصطلح اجتهادية ، منها ما هو مبني على استقراء تام ، ومنها – وهو أغلبها – ما هو مبني على استقراء غير تام .

وكذلك الحكم على الرواة في الغالب ، لم يبين على الاستقراء التام ؛ فالأحكام الصادرة عن الأئمة النقاد تختلف باختلاف ثقافاتهم ، وقدراتهم العلمية والذهنية ، والمؤثرات التي أحاطت بهم ، وبحسب ما يتراءى لهم من حال الراوي تبعاً لمعرفتهم بأحاديثه ونقدهم مروياته ، وتبينهم فيه قوة العدالة أو الضبط أو الضعف فيهما ، وقد رأينا منهم من ضعف محدثاً بسبب غلط يسير وقع فيه لا وزن له بجانب العدد الكثير من الأحاديث الصحيحة التي رواها ، ووجدنا منهم من يوثق محدثاً على الرغم من كثرة أوهامه وأخطائه ، قال العلامة محمد بن إسماعيل الصنعاني صاحب "سبل السلام" في رسالته : "إرشاد النقاد إلى تيسير الاجتهاد" : "قد يختلف كلام إمامين من أئمة الحديث في الراوي الواحد ، وفي الحديث الواحد ، فيضعف هذا حديثاً ، وهذا يصححها ، ويرمي هذا رجلاً من الرواة بالجرح ، وآخر

يعدله ، وذلك مما يشعر أن التصحيح ونحوه من مسائل الاجتهاد التي اختلفت فيها الآراء"[1] .

وقال الحافظ المنذري في جوابه عن أسئلة في الجرح والتعديل ص 83 : واختلاف المحدثين في الجرح والتعديل كاختلاف الفقهاء ، كل

---

[1] ( ) "إرشاد النقاد" : 13 .